In the Name of Allah Most Gracious Most Merciful	بسم الله الرحمن الرحيم
In Name of His Highness Sheikh Mohammed bin Rashid Al Maktoum, Ruler of Dubai	باسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي
In the session held in Dubai Courts building, (Rashid Hall), on Monday 14th August 2017	بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الاثنين 14-8-2017 بمقر محاكم دبي - قاعة (راشد للاجتماعات)
Presided by Dr. Ali Ibrahim Al Imam, Chief Justice of the Cassation Court, and Chairman of the Judicial Tribunal for Dubai Courts and Dubai International Financial Center Courts;	برئاسة السيد الدكتور/ علي إبراهيم الإمام - رئيس محكمة التمييز ورئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي،
and membered by Mr. Michael Hwang, Chief Justice of Dubai International Financial Center Courts;	وعضوية السيد / مايكل هوانج - رئيس محاكم مركز دبي المالي العالمي،
Mr. Essa Mohammad Sharif, Chief Justice, of the Appeal Court;	وعضوية السيد / عيسى محمد شريف - رئيس محكمة الاستئناف،
Mr. Omar Juma Al Muhairi, Appeal Court Judge at DIFC;	والسيد / عمر جمعة المهيري - قاضي محكمة الاستئناف بمركز دبي المالي العالمي،
Sir David Steel, Judge of the First Instance Court, DIFC;	والسيد / سير ديفيد استيل - قاضي المحكمة الابتدائية بمركز دبي المالي العالمي،

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

And in the presence of Mr. Abdul Rahim Mubarak Al Bolooshi, Registrar of the JT.	وبحضور السيد/عبدالرحيم مبارك البلوشي – مسجل الهيئة
Cassation No. 7/2017 (JT)	**الطعن رقم 7 لسنة 2017 (هيئة قضائية)**
Appellant: Investment Group (Pvt.) Ltd.	**الطاعنة: مجموعة الاستثمار (الخاصة) المحدودة**
Respondent: Standard Chartered Bank	**المطعون ضدها: ستاندرد تشارترد بنك**
Judgment:	**أصدرت الحكم التالي:**
Having reviewed the documents included in the court file, and after deliberation, it is determined that the application has satisfied the necessary requirements and hence has been accepted for adjudication.	بعد الاطلاع على اوراق ملف المحكمة والمداولة. حيث ان الطعن استوفى مقوماته الشكلية فهو مقبول شكلاً للفصل فيه.
The appellant on 17-04-2017 submitted to the JJC this application requesting the determination of the competent court to adjudicate issues relevant to its counterclaim against the respondent, which was filed in the DIFC Courts Case No. (CFI-026-2014). The facts relevant to this cassation have been detailed below, with those facts not relevant omitted.	قدمت الطاعنة بتاريخ 2017-04-17 طلب أمام الهيئة القضائية المشتركة تطالب بتحديد المحكمة المختصة للفصل في المسائل ذات الصلة بدعواها المقابلة ضد المطعون ضدها، والتي رفعتها في الدعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي وتحمل الرقم (CFI-026-2014). وقد وردت أدناه تفاصيل الوقائع ذات الصلة بهذا الطعن، مع عدم إغفال تلك الوقائع.

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

On 06-08-2014, well before the submission of this cassation, the respondent filed a claim in the DIFC Courts against the appellant, seeking payment on two loan agreements. The appellant then registered Case No. 765/2016 on 30-05-2016 in the Dubai Commercial Courts, seeking compensation from the respondent for breach of contract.	بتاريخ 06-08-2014، وقبل تقديم هذا الطعن بوقت كاف، قدمت المطعون ضدها مطالبة أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ضد الطاعنه، تطالب بتسديد القرضين المتفق عليهما. ثم قام الطاعنه بتسجيل الدعوى رقم 2016/765 تجاري بتاريخ 30-05-2016 امام محاكم دبي، وطالبت بالتعويض من المطعون ضدها بسبب مخالفتها أحكام العقد.
As the claims in the DIFC Courts and the Dubai Courts were proceeding in parallel, the appellant filed a petition No. 6/2017 with the Union Supreme Court to determine the conflict of jurisdiction. Pursuant to the creation of the Joint Judicial Committee under Decree No. 19 of 2016, the appellant filed cassation No. 4/2016. On 13-10-2016, the JJC issued an order to stay the proceedings in both the Dubai Courts and the DIFC Courts until the cassation was decided.	وبما أن المطالبات أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ومحاكم دبي تسير بالتوازي، رفعت الطاعنه التماسا رقم 2017/6 أمام المحكمة الاتحادية العليا لتحديد النزاع في الاختصاص القضائي. وعملا بإنشاء الهيئة القضائية المشتركة بموجب المرسوم رقم 19 لعام 2016، قدمت الطاعنة الطعن رقم 2016/4. وبتاريخ 13-10-2016، أصدرت الهيئة أمرا بإيقاف الدعوى في محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي إلى حين البت في الطعن.
On 19-12-2016, the JJC issued a decision in cassation No. 4/2016 which determined that the DIFC Courts were	بتاريخ 19-12-2016، أصدرت الهيئة قرارا بالطعن رقم 2016/4 والتي حددت بموجبه بأن محاكم مركز دبي المالي العالمي هي

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

the competent court to hear the case and ordered the Dubai Courts to cease hearing the case. Subsequent to that decision of the JJC, the appellant sought to bring a counterclaim in the DIFC Courts proceedings to reflect the claims it initially made in the Dubai Courts. The DIFC Courts allowed the addition of the appellant's counterclaims pursuant to certain conditions, including the requirements that the appellant abandon its petition before the Union Supreme Court and that the appellant settle the costs ordered in the DIFC Courts proceedings.	المحكمة المختصة للنظر في الدعوى وأمرت محاكم دبي بوقف نظر الدعوى. وفي أعقاب ذلك القرار الصادر عن الهيئة القضائية المشتركة، سعت الطاعنه لتقديم دعوى مقابلة أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي لتعكس المطالبات التي قدمتها في البداية أمام محاكم دبي. سمحت محاكم مركز دبي المالي العالمي بإضافة المطالب المقابلة للطاعنة وفقا لشروط معينة، بما في ذلك أن تتنازل الطاعنه عن دعواها أمام المحكمة الاتحادية العليا وأن تسدد الطاعنه التكاليف المطلوبة في إجراءات محكمة دبي المالي العالمي.
The appellant has objected to these conditions imposed by the DIFC Courts and has filed this second cassation, No. 7/2017, with the JJC, seeking an order that the DIFC Courts are bound to accept the appellant's counterclaims without any conditions. The appellant argues that such conditions are contrary to the JJC's previous decision in cassation No. 4/2016 and contrary to the UAE Constitution. The appellant argues that	اعترضت الطاعنه على هذه الشروط التي فرضتها محاكم مركز دبي المالي العالمي، وأودعت هذا الطعن الثاني رقم 2017/7، أمام الهيئة القضائية المشتركة، مطالبة بالحصول على أمر يقضي بأن تقبل محاكم مركز دبي المالي العالمي مطالبات الطاعنه دون أي شروط. وترى الطاعنه بأن مثل هذه الظروف تتعارض مع قرار الهيئة القضائية السابقة في الطعن رقم 2016/4 وتخالف دستور دولة الإمارات العربية المتحدة. وترى الطاعنه أن هذا الطعن يندرج في إطار المادة 4 من المرسوم رقم 19 لعام 2016 حيث إن

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

this cassation falls under Article 4 of the Decree No. 19 of 2016 as both the Dubai Court and the DIFC Courts are abandoning hearing the appellant's counterclaims and such conflict must be resolved by the JJC by an order that the DIFC Courts accept the appellants counterclaims without conditions. In the alternative, the appellant asks the JJC to reinstate the Dubai Courts proceedings in order to hear its claims.	كلا من محكمة دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي قد تخلت عن نظر الدعوى المقابلة المرفوعة من قبل الطاعنة، وعليه يجب حل هذا النزاع من قبل الهيئة القضائية المشتركة وتصدر أمر تقبله محاكم مركز دبي المالي العالمي بنظر الدعاوى المقابلة للطاعنة دون شروط. في المقابل، تطلب الطاعنه من الهيئة القضائية المشتركة إعادة إجراءات محكمة دبي للنظر في دعواها.
The respondent has been summoned legally, and submitted a response to the current cassation dated 20-04-2017, which has been considered herein. The respondent states that it has filed a case in the DIFC Courts and as no current case is active before the Dubai Courts there is no conflict of jurisdiction. The respondent argues that the appellant's request that its counterclaims be heard by the DIFC Courts without conditions is inappropriate for the JJC as it relates to the internal procedure of the DIFC Courts rather than a conflict of jurisdiction between the Dubai Courts	وقد تم استدعاء المطعون ضدها قانونيا، وقدمت مذكرتها الجوابية على الطعن الحالي بتاريخ 20-04-2017، والتي تم نظرها أمام الهيئة، حيث ذكرت المطعون ضدها بأنها قد رفعت دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي، وحيث أنه لا توجد دعوى حالياً منظورة أمام محاكم دبي، ولا يوجد نزاع في الاختصاص. وتطعن المطعون ضدها بأن طلب الطاعنه أن تنظر محاكم مركز دبي المالي العالمي دعواها المضادة دون شروط أنه غير مناسب بالنسبة للهيئة القضائية المشتركة فيما يتعلق بالإجراءات الداخلية لمحاكم مركز دبي المالي العالمي بدلا من تنازع الاختصاص بين

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي. وعلاوة على ذلك، تطعن المطعون ضدها بأن الشروط التي تفرضها محاكم مركز دبي المالي العالمي لا تمنع من النظر في الدعوى المقابلة، ولكن بدلا من ذلك فإنها تؤثر على توقيت تلك الجلسة. وأخيرا، تطعن المطعون ضدها بأن أي طلب لإعادة إجراءات محكمة دبي سوف يخالف أحكام المادة رقم 7 من المرسوم رقم 19 لعام 2016، الذي ينص على أن قرارات الهيئة القضائية المشتركة نهائية ولا يمكن إعادة النظر فيها. وعليه، يجب رفض الطعن وفقا للمادة 4 من المرسوم رقم 19 لسنة 2016، حيث لا يوجد نزاع ذي صلة بين اختصاص محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي، ووفقا لمبدأ القطعية المعروف باسم الحكم البات.

وبالتالي هذا الطعن لا أساس له، حيث أن نص المادة 4 من المرسوم رقم 19 لسنة 2016 بشأن تشكيل الهيئة القضائية لمحاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي قد حدد الحالات التي تكون الهيئة القضائية المشتركة مختصة في تحديد المحكمة المختصة: 1) إذا كانت كلا المحكمتين مستمرة في نظر الدعوى، أو (2) لم تتخل أي

and the DIFC Courts. Furthermore, the respondent argues that the conditions imposed by the DIFC Courts do not prevent the appellant's counterclaim from being heard, but instead only effect the timing of such hearing. Finally, the respondent argues that any request to reinstate the Dubai Courts proceedings would violate Article 7 of the Decree No. 19 of 2016, which states that the JJC decisions are final and cannot be re-litigated. Thus, the cassation must be dismissed according to Article 4 of Decree No. 19 of 2016 as there is no relevant conflict between the jurisdiction of the Dubai Courts and the DIFC Courts and according to the relevant principle of finality, otherwise known as res judicata.

The cassation is groundless, as the text of Article 4 of Decree No. 19 of 2016 on the formation of the Judiciary Tribunal of Dubai Courts and the DIFC Courts has identified the cases over which the JJC has jurisdiction to determine the competent court: (1) if both of the two courts proceed with hearing the case, or (2) both of them abandoned the case, or (3) both of them have issued conflicting

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

judgments. However, the respondent has filed a single case before the DIFC Courts and the appellant's case before the Dubai Courts has already been ceased according to the decision of the JJC in cassation No. 4/2016. The papers do not include any indication that, at the time of filing this cassation, either party had an ongoing case before the Dubai Courts regarding the same matter or had obtained a judgment from the Dubai Courts that would result in a dispute over jurisdiction. Thus, there exists no conflict of jurisdiction between the Dubai Courts and the DIFC Courts at the time of filing this cassation. Therefore, the cassation is groundless and should thus be rejected.	منهما عن الدعوى، أو (3) كلاهما أصدرت أحكاما متضاربة. ومع ذلك، قدمت المطعون ضدها دعوى واحدة أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ودعوى الطاعنه قبل أن تتوقف محاكم دبي بالفعل وفقاً لقرار الهيئة القضائية المشتركة في الطعن رقم 2016/4. ولا تتضمن الأوراق أية إشارة إلى أنه في وقت تقديم هذا الطعن، كان لأي من الطرفين دعوى مستمرة أمام محاكم دبي فيما يتعلق بالدعوى نفسها أو صدر حكم من محاكم دبي من شأنه أن يؤدي إلى نزاع بشأن الاختصاص القضائي. وبالتالي، لا يوجد نزاع في الاختصاص بين محاكم دبي ومحاكم مركز دبي المالي العالمي عند تقديم هذا الطعن. ولذلك، فإن الطعن لا أساس له، وبالتالي ينبغي رفضه.
Additionally, Article 7 of the Decree No. 19 of 2016 states that the decisions of the JJC are final. However, the appellant here seeks reconsideration of the decision made in cassation No. 4/2016 either by way of an addition (an order that the DIFC Courts proceed with the counterclaims without conditions) or by way of reconsideration (an order that the Dubai Courts proceed with Case No.	بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة رقم 7 من المرسوم رقم 19 لعام 2016 على أن قرارات الهيئة القضائية المشتركة هي قرارات نهائية. غير أن الطاعنة هنا تسعى إلى إعادة النظر في القرار الصادر في الطعن رقم 2016/4 إما عن طريق إضافة (أمر بأن تبدأ محاكم مركز دبي المالي العالمي بنظر الدعاوى المقابلة دون شروط) أو عن طريق إعادة النظر (أمر محكمة دبي للسير في نظر

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

765/2016). The JJC is not tasked with dictating the procedures or decisions of the Dubai Courts or DIFC Courts, and is only authorised to make a determination of the competent court when a conflict of jurisdiction arises. In this case, such a determination was already made in cassation No. 4/2016 that the DIFC Courts was competent to proceed with the dispute and that the Dubai Courts should cease to entertain the case. Thus, the appellant is barred from bringing this second cassation before the JJC by the principle of res judicata, reflected in Article 92 of the UAE Civil Procedure Law (Federal Law No. 11 of 1992 as amended), in conjunction with Article 7 of the Decree No. 19 of 2016.	الدعوى رقم 2016/765). ولا تكلف الهيئة القضائية المشتركة بإملاء إجراءات أو قرارات على محاكم دبي أو محاكم مركز دبي المالي العالمي، ولا يحق لها إلا أن تقرر المحكمة المختصة عندما ينشأ نزاع في الاختصاص. وفي هذه الحالة، كان هذا القرار قد تم بالفعل في الطعن رقم 2016/4 بأن محاكم مركز دبي المالي العالمي هي المختصة بالسير في نظر النزاع وأن محاكم دبي يجب أن تتوقف عن النظر في الدعوى. وبالتالي، تمنع الطاعنة من رفع هذا الطعن الثاني أمام الهيئة القضائية المشتركة بموجب مبدأ سابقة الفصل في الدعوى، بموجب أحكام المادة 92 من قانون الإجراءات المدنية المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة (القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 1992 وتعديلاته)، بالاقتران مع المادة 7 من المرسوم رقم 19 لعام 2016.
A successful defense based upon the doctrine of res judicata, that the case should not be entertained because it has already been tried and determined by a final order of a court of competent jurisdiction, must meet the requirements detailed in Article 49 of the Federal Evidence Law (Federal Law No. 10 of	والدفاع الناجح القائم على مبدأ سابقة الفصل في الدعوى، بأنه ينبغي عدم نظر الدعوى لأنه سبق وأن صدر حكم وقرار نهائي من محكمة ذات اختصاص قضائي، يجب أن تستوفي الشروط الواردة في المادة 49 من قانون الاثبات الاتحادي (القانون الاتحادي رقم 10 لسنة 1992 بصيغته المعدلة). وهذه

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

1992 as amended). These requirements are as follows: (1) that the issues previously decided must be identical to the present case in terms of subject matter, parties and the cause of action, (2) that the issue in question was examined and adjudicated on the merits in the first action, and (3) that the previous judgment has attained finality. These three requirements are clearly satisfied in the current case as the appellant again seeks from the JJC a determination of the competent court to hear its case against the same respondent, the JJC examined this same issue on the merits in cassation No. 4/2016, and the decision in cassation No. 4/2016 is final pursuant to Article 7 of the Decree No. 19 of 2016. Thus, pursuant to the principle of res judicata, the JJC cannot reconsider cassation No. 4/2016 either by adding new elements to its decision nor by changing its decision to allow the Dubai Courts to proceed. For these reasons, the cassation as a whole has no legal basis. For the above-mentioned reasons, the cassation should be dismissed.	الشروط على النحو التالي: (1) أن تكون المسائل التي سبق وأن قررت أن تكون مطابقة للحالة الراهنة من حيث الموضوع والأطراف وسبب الإجراء، (2) أن المسألة قيد النظر قد تم النظر فيها والفصل فيها من حيث الأسس الموضوعية في الإجراء الأول، و (3) أن الحكم السابق قد بلغ الحكم النهائي. وهذه المتطلبات الثلاثة متوافقة بشكل واضح في الدعوى الراهنة حيث تسعى الطاعنة مرة أخرى من الهيئة القضائية المشتركة بالبت في الدعوى المقابلة ضد نفس الطاعنة ضدها، وقد نظرت الهيئة القضائية المشتركة في الدعوى نفسها بشأن الأسس الموضوعية للطعن رقم 2016/4، ويعتبر قرار الطعن رقم 2016/4 نهائياً عملا بالمادة 7 من المرسوم رقم 19 لسنة 2016. وعليه، وبموجب مبدأ الحكم المقضي به، لا يمكن للهيئة القضائية المشتركة إعادة النظر في الطعن رقم 2016/4 إما بإضافة عناصر جديدة على قرارها ولا بتغيير قرارها للسماح لمحاكم دبي بالسير في الدعوى. ولهذه الأسباب فإن الطعن في مجمله ليس له أي أساس قانوني. وللأسباب المذكورة أعلاه، ينبغي رفض الطعن.

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts

الهيئة القضائية لمحاكم دبي
رئيس الهيئة القضائية
محاكم مركز دبي المالي العالمي

Therefore, the Judicial Tribunal decides: The cassation is dismissed, the appellant must pay the JT fees and AED (2000) Two Thousand Dirhams as advocate costs, and the deposit is forfeited. **The Judicial Tribunal which announced the judgment is the JT set forth in this ruling; while JT which deliberated and issued the judgment is Presided by Dr. Ali Ibrahim Al Imam, and membered by Mr. Michael Hwang, Mr. Khalifa Rashid bin Dimas, Mr. Essa Mohammad Sharif, Mr. Omar Juma Al Muhairi, Sir David Steel.** **Date: 14/08/2017**	**وعليه حكمت الهيئة القضائية بما يلي:** **رفض الطعن، وتلتزم الطاعنة بالمصروفات ومبلغ ألفي درهم مقابل أتعاب المحاماة، ويتم مصادرة مبلغ الإيداع** **الهيئة التي نطقت بالحكم هي الهيئة المبينة بصدر هذا الحكم أما الهيئة التي تداولت فيه وأصدرت الحكم فمكونه برئاسة الدكتور/ علي إبراهيم الإمام وعضوية القضاة السيد / مايكل هوانج والمستشار/خليفة راشد بن ديماس والسيد / عيسى محمد شريف والسيد / عمر جمعة المهيري والسيد / سير ديفيد استيل.** **التاريخ :** 2017/8/14

د. علي إبراهيم الإمام
رئيس الهيئة القضائية لمحاكم دبي
ومحاكم مركز دبي المالي العالمي
Dr. Ali Ibrahim Al Imam,
Chairman of the Judicial Tribunal for
Dubai Courts and DIFC Courts